الأمم المتحدة

A/C.4/65/SR.14

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
2 February 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تشيبازيوا ..... (زمبابوي)

المحتويات

البند ٥٣ من جدول الأعمال: الاستعراض الشامل لكامل عمليات حفظ السلام من جميع جوانب هذه العمليات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-59838X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٥٣ من جدول الأعمال: الاستعراض الشامل لكامل عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

١ - **السيد لاروي** (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): قال إن حفظ السلام أثبت أنه من أكثر الأدوات المتاحة للأمم المتحدة فعالية في مساعدة البلدان المضيفة في اجتياز المسار الصعب من الصراع إلى السلام. والمهمة الجماعية للمجتمع الدولي هي الحفاظ على خصائص هذه العمليات والاستمرار في تحسينها وتعزيزها ومعالجة نقاط ضعفها.

٢ - وأشار إلى الأولويات القصيرة والمتوسطة الأجل لبرنامج عمل ''الأفق الجديد'' الذي يركز على تحقيق قدر أكبر من التوافق في الآراء بشأن المسائل بالغة الأهمية في السياسة العامة، ومن ضمنها العلاقة بين بناء السلام وحفظ السلام، وحماية المدنيين، وتوليد قدرات كافية لحفظ السلام متعدد الأبعاد، وجعل آلية الدعم الميداني أكثر كفاءة وأكثر فعالية وأكثر جدوى من حيث التكلفة من خلال استراتيجية الدعم الميداني العالمية؛ وتعزيز تخطيط البعثات وإدارتها والإشراف عليها، وقال إن الأحداث التي وقعت خلال العام السابق قد أثبتت صلتها الوثيقة بالموضوع.

٣ - وأضاف أن البعثات في تشاد ودارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية كافحت من أجل الوفاء بما أنيط بها من ولايات وخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين. وقد أعاقتها الموافقة المحدودة والاختلافات داخل المجتمع الدولي فيما يتعلق بالاستراتيجية والقدرات وهياكل الدعم الكافية، الأمر الذي حال دونها ودون تقديم استجابة قوية للحالة التي كانت تواجهها. وفي تيمور - ليشتي وليبريا وكوت ديفوار، تركزت عمليات حفظ السلام على التخطيط للتسليم التدريجي للمسؤوليات الأمنية إلى السلطات الوطنية، وعلى الانتقال إلى تعزيز دعائم السلام والتنمية على المدى الطويل بدعم من الأمم المتحدة وجهات فاعلة خارجية. وذكر أن ولايات عمليات حفظ السلام ما زالت تشدد على القيام مبكرا بمهام بناء السلام، بما في ذلك ما يدخل منها في مجالات السلامة والأمن الأساسيين، والعمليات السياسية، وبناء المؤسسات، والحكم الرشيد، والإنعاش الاقتصادي، حيث أنه لا يمكن حفظ السلام بدون تحقيق تقدم في كل هذه المجالات. والواقع أن اتباع نهج استراتيجي ومتكامل إزاء الأهداف بالغة الأهمية لبناء السلام في حالات ما بعد الصراع أمر حيوي.

٤ - وقد كشفت استجابة المجتمع الدولي للأزمة في هايتي بعد حدوث الزلزال في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، عن الحاجة الملحة إلى التخطيط للأزمات وصنع القرار، وإلى الترتيبات التحوطية والقدرات الاحتياطية التي يمكن نشرها بسرعة، وكذلك إلى ترتيبات دعم مرنة وسريعة وتعاون فعال وتوافقية مع الشركاء.

٥ - وتابع بيانه قائلا إن تحديا جديدا لحفظ السلام يتمثل في الانسحاب أو تخفيض عدد القوات برز خلال العام الماضي. ففي تشاد، بعد أن طالبت الحكومة بانسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (مينورکات)، أولي اهتمام خاص لحماية اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا وتقديم المساعدة الإنسانية في الجزء الشرقي من البلد. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، اتفقت الحكومة والأمم المتحدة على انسحاب تدريجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (مونوسكو) بناء على تقييمات مشتركة للأوضاع على الأرض. أما عمليات حفظ السلام الأكثر تقليدية مثل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وبعثة الأمم المتحدة

للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو)، فقد استمرت في أداء دور هام في دعم السلام والأمن.

٦ - وأعلن أن الحوار بين البلدان الأعضاء في مجلس الأمن، والدول المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة، والأمانة العامة قد ساعد في وضع برنامج عمل مشترك وفي تعزيز شراكة حفظ السلام. وقد تم إحراز تقدم جيد في وضع إطار استراتيجي لتوجيه إعداد استراتيجيات على نطاق البعثات من أجل حماية المدنيين، وفق ما طلبته اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وتم أيضا الشروع في العمل على تخطيط الموارد والاحتياجات من القدرات لتنفيذ ولايات الحماية ووضع نماذج للتدريب. والعمل جار على إعداد استراتيجية للمهام بالغة الأهمية لبناء السلام المبكر ليستخدمها أفراد عمليات حفظ السلام، إلى جانب تحليل للاتجاه إلى شمل بناء السلام في ولايات حفظ السلام. وتم كذلك إحراز تقدم بشأن وضع الإطار العقائدي الاستراتيجي للشرطة الدولية لحفظ السلام. وأعلن أنه تم الشروع في مجهود عالمي لزيادة عدد الإناث في قوات شرطة حفظ السلام إلى ما نسبته ٢٠ في المائة من القوة المنتشرة بحلول عام ٢٠١٤.

٧ - وأضاف أنه بغية وضع نهج شامل مدفوع بالكفاءة، تركز إدارتا عمليات حفظ السلام والدعم الميداني على ثلاثة مجالات هي: وضع معايير للتوجيه وللكفاءة؛ وتوليد الموارد بالغة الأهمية والعمل على استدامتها؛ وتعزيز التدريب. وقد تم توسيع القدرة الدائمة لقوة الشرطة كما تم إنشاء قدرة دائمة للعدالة والإصلاحية، وذلك بالإضافة إلى قائمة خبراء في مجال إصلاح قطاع الأمن. وكفالة للتماسك، تعمل الإدارتان عن كثب مع مكتب دعم بناء السلام فيما يتعلق باستعراض القدرات المدنية. وتعكف الأمانة العامة أيضا على دراسة طريقة تلبية طلب الدول الأعضاء منها زيادة دورها في تنسيق بناء القدرات. ومن شأن فعالية وتوافقية عناصر حفظ السلام أن تتحسن عن طريق معايير تشغيل أساسية مشتركة للقدرات المدنية ولقدرات القوات النظامية.

٨ - ثم أشار إلى استراتيجية الدعم الميداني العالمية فقال إن من شأنها أن تبدّل طريقة إيصال الخدمات إلى الميدان من خلال التكيف مع متطلبات العمليات في الوقت الحاضر، وبالتالي سيصبح الدعم الميداني أكثر قابلية للتنبؤ به، واحترافيا ومرنا بينما يضمن جدوى التكاليف والشفافية. وقد تم، بهدف تعزيز التخطيط والمراقبة، تطوير عملية استشارية شاملة بين البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد الشرطة، ومجلس الأمن، والأمانة العامة.

٩ - وأردف قائلا إنه مع انخفاض عدد العسكريين والشرطة والموظفين المدنيين في الميدان للمرة الأولى منذ عقد من السنين، دخلت عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة مرحلة من الدمج. والواقع أن لدى البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (مونوسكو) حاليا ١ ٦٥٠ جنديا أقل من السابق، بينما سيتم إنهاء البعثة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (مينوركات) بحلول نهاية العام. غير أن التحديات التي تجري مواجهتها لا تتضاءل بل، على النقيض من ذلك، ما زال التعقيد السياسي للبعثات ونطاق ولاياتها، بما في ذلك من جانبها المدني، واسعين للغاية. وعلى سبيل المثال فإن دعم الأمم المتحدة للاستفتاءات في السودان، ولعملية السلام الشامل وكذلك للانتخابات في كوت ديفوار سوف يشكل تحديات من حيث التخطيط والمتطلبات الإضافية من الكفاءات. وأعرب عن رأيه في أن قيام الأمم المتحدة بحفظ النظام يمثل إحدى الكفاءات التخصصية التي سيكون الإقبال عليها شديدا في المستقبل، وأنها تعكس النمو في عمليات حفظ السلام المعقدة بشكل عام وازدياد ما تتسم به الولايات الممنوحة من مجلس الأمن والرامية إلى حفظ النظام من تعقيد.

١٠ - واستطرد قائلا إن التحديات التي شرحها عند إطلاق مبادرة الأفق الجديد تظل تحديات هامة. وقد أصبح شحّ الموارد على المستوى العالمي أكثر حدة, أضف إلى ذلك أن القيود المالية وغيرها من التقييدات الوطنية قد أدت، في عدة حالات، إلى سحب كفاءات بالغة الأهمية من البعثات، بما في ذلك سحب طائرات هيلوكوبتر ذات فائدة عسكرية من بعض من أكثر العمليات تعقيدا.

١١ - وانتقل إلى الحديث عن العنف الجنسي ضد المدنيين كوسيلة من وسائل الحرب ولاحظ أن أعمال الاغتصاب الجماعي المروعة للمئات من المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليست حوادث فردية معزولة. وفي هذا الصدد أشار إلى أنه عندما يتم نشر قوات حفظ السلام وسط نزاع جار في مناطق ذات مساحات شاسعة، لا يكون ممكنا توقّع أن توفر البعثات حماية شاملة لجميع المدنيين. غير أنه يُنتظر من البعثات أن تستخدم كل الوسائل المتاحة لديها - من عسكريين وشرطة ومدنيين - في توقّع حدوث تهديدات من هذا القبيل ومعالجتها والاستجابة لها.

١٢ - وذكر أنه في بعض البلدان المضيفة، مثل حالة دارفور في السودان، وتشاد، ما فتئت الموافقة المحدودة من جانب أطراف النزاع والقيود المفروضة على العمليات تعيق قدرة عمليات حفظ السلام على أن تنفذ بفعالية الولايات الموكلة إليها لحفظ السلام.

١٣ - وقال إن التهديدات المعقدة للسلم والأمن تتطلب استجابات متماسكة وفعالة من جانب مجتمع دولي متّحد. ولذلك فإن إدارة عمليات حفظ السلام سوف تواصل كفالة أن يؤخذ في الاعتبار، عند زيادة تطوير الشراكات في حفظ السلام، العمل في مجالات مثل الوقاية والوساطة وبناء السلام، وهي مجالات متضافرة. أما على الأرض، فإنه نظرا إلى أن التحديات السياسية والأمنية وما يتعلق منها ببناء السلام مترابطة وتحتاج إلى أن تعالج عن طريق استراتيجية مشتركة، فإن الإدارة سوف تستمر في التعاون مع المنظمات الإقليمية لضمان أن يتم، على أكمل وجه، استخدام المعرفة والخبرة الإقليميتين من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين.

١٤ - ونظرا إلى أن ولايات حفظ السلام قد أصبحت أكثر تعقيدا، وبما أن التفاعل مع السكان المحليين قد ازداد، فلا بد للمنظمة من أن تحسّن اتصالها مع كل من السلطات والسكان في البلدان المضيفة فيما يتعلق بما يمكن، وما لا يمكن، أن يحققه حفظ السلام.

١٥ - وأعلن أنه يمكن استخدام المرحلة الحالية من توحيد عمليات حفظ السلام لإحراز تقدم في المجالات الأربعة ذات الأولوية التي تم تحديدها لعملية الإصلاح، بما في ذلك ما يتعلق منها باستراتيجية الدعم الميداني العالمية والنهج المدفوع بالكفاءات. واختتم بيانه بالقول إنه رغم إدراكه للقيود المالية التي تواجه المجتمع الدولي والتكلفة الباهظة لعمليات حفظ السلام، يود أن يطمئن الدولَ الأعضاء بأن تكلفة حفظ السلام صغيرةٌ جدا عند مقارنتها بالإنفاق العالمي على الدفاع. كما أن حفظ السلام يشارك في العبء الدولي المتمثل في التصدي للصراعات، ويمكّن البلدان التي دمّرتها الحروب من أن تعيد بناء اقتصاداتها.

١٦ - **السيدة مالكورّا** (وكيلة الأمين العام لشؤون الدعم الميداني): لاحظت أن المنظمة قد عانت في الآونة الأخيرة، عدة مآسي تعتبر تذكيرا مستمرا بما يُحفّ بحفظ السلام من أخطار ومخاطر، ثم أشادت بذكرى أولئك الذين ضحوا بأرواحهم في خدمة السلام. وقالت إن إدارة الدعم الميداني التي تعمل عن كثب مع إدارتي عمليات حفظ السلام والشؤون السياسية، ومع مكتب دعم بناء السلام، ومع إدارة الشؤون الإدارية،تدير أعمالها في بيئة عالمية ديناميكية للغاية. وذكرت أن الإدارة التي تترأسها، والتي توفر الدعم لكامل سلسلة العمليات الميدانية، قامت بزيادة الدعم اللوجستي

والتقني وبوزع أكثر من ٥٠٠ موظف إضافي تحسبا للاستفتاء في السودان الذي سيجري في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وتعمل إدارتها الآن على إقامة وجود لها في السودان، على مستوى الولايات والمستوى الوطني، يماثل ما تقوم به لجنة الاستفتاء وأنها تعمل على بناء قواعد في عمق الميدان لاستيعاب موظفي العملية الانتخابية وقوات الشرطة، دعما للاستفتاء. وكانت الإدارة قد قدمت كذلك دعما لوجستيا للانتخابات التي جرت في كوت ديفوار، وفي أفغانستان، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وذكرت أن دارفور ما زالت تحتل درجة عالية من الأولوية.

١٧ - وانتقلت إلى الحديث عن هايتي فقالت إنه تم افتتاح مركز للاتصال الهاتفي هناك يعمل على مدار ٢٤ ساعة في اليوم من أجل تحديد هوية رفات الذين قضوا نحبهم في الزلزال وإعادتها إلى عائلاتها وتقديم المساعدة لتلك العائلات، فضلا عن تقديم الدعم الإداري لعمليات الإنعاش والتعمير إلى جانب الدعم للحكومة من خلال توفير مستودعات تخزين وخيام. هذا بالإضافة إلى قيام الإدارة بتزويد وحدات عسكرية ووحدات شرطة إضافية وتوفير الدعم للانتخابات المقبلة.

١٨ - وأعلنت أن الإدارة ساعدت في تحوّل بعثتين سياسيتين خاصتين إلى كيانين متكاملين لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي غينيا - بيساو. ويجري العمل في بوروندي على تقليص البعثة السياسية الخاصة التي تدعمها الإدارة عقب إجراء انتخابات تشريعية ناجحة. أما عمليات الإدارة في تشاد فسوف يتم إغلاقها بنهاية عام ٢٠١٠. وفي الصومال، تواصل الإدارة العمل كشريك مع الاتحاد الأفريقي لدعم عملية الاتحاد هناك - بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميسون).

١٩ - وتطرقت بعد ذلك إلى الحديث عن الاستراتيجية الميدانية العالمية، فقالت إن تلك الاستراتيجية تهدف إلى الإسراع بتوفير الدعم لحفظ السلام وتحسينه، بما في ذلك العمل المبكر على بناء السلام، بينما يجري تحقيق المزيد من جدوى التكاليف ووفورات الحجم، وتحسين سلامة الموظفين وأحوال معيشتهم؛ وينبغي أن تساعد الاستراتيجية في ضمان استخدام المخصصات المالية بحكمة وفي نفس الوقت تحسين نوعية الدعم المقدم إلى البعثات.

٢٠ - وذكرت أن الإدارة ماضية في تطوير المرحلة الأولى من مشروع النمذجة حسب الجدول الزمني المقرر. ومن شأن النمذجة الفعالة أن تدعم زيادة القدرة على التنبؤ بالاستعداد للدعم وبتكاليفه ومخاطره وجودته وبالمهارات المطلوبة وبالمواد المنجزة وبتحقيق أهداف البرنامج. وقد تم إدماج الاستنتاجات التي توصلت إليها حلقة العمل الأولى غير الرسمية التي أُجريت مع ممثلي اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، في خطط المشروع وفي خطوطه الإرشادية. وقالت إن العمل في المستقبل سوف يتركز على الأوجه التشغيلية والتقنية لتصميم المخيمات وللانتشار. وبناء عليه، تُحثّ الدول الأعضاء على إرسال خبراء في الموضوع لحضور حلقة العمل الثانية غير الرسمية التي ستقام في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٢١ - وأشارت إلى مراكز الخدمات الإقليمية التي أُنشئت لدمج وتوحيد وظائف المكتب الإداري الخلفي والخدمات الداعمة للبعثات الميدانية المجمعة جغرافيا وقالت إن التوحيد ماض ويجري ربطه بالأولويات السياسية والتشغيلية لبعثات حفظ السلام في الأقاليم. ومن شأن نقل هذه الوظائف أن يؤدي إلى وفورات حجم عن طريق توحيد وظائف منتقاة في مرفق مشترك. ويجري العمل على وضع نموذج معياري للموارد يأخذ بإجراء مالي مبسط للسماح بزيادة رأس المال العامل.

٢٢ - وأعلنت أن النهج الذي تتبعه الإدارة في إدارة الموارد البشرية يتماشى مع مبادرات الأمين العام للإصلاح وأنه يأخذ في الاعتبار الخدمة الميدانية في مواقع نائية في ظل ظروف يتزايد فيها انعدام الأمن. وفي هذا الصدد، حثت اللجنة على أن تدرس بعناية مقترحات الأمين العام المقصود بها معالجة الفجوات في إطار التعويض وتوفير حوافز للبحث عن تعيينات في البعثات غير الملائمة للأُسر حيث لا يستطيع موظفو هذه البعثات، وخاصة الأمّهات غير المتزوجات، اصطحاب أفراد الأسرة.

٢٣ - وتطرقت إلى الحديث عن مطالبات التعويض عن الوفاة والعجز التي تتكبدها البلدان المساهمة بأفراد الشرطة وقوات عسكرية فقالت إنه يجري حاليا تجهيز المطالبات بصورة أسرع، مع أنه يمكن بذل جهد أكبر من أجل تسويتها بشكل يرضي جميع الأطراف.

٢٤ - وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام قالت إنه رغم قطع أشواط كبيرة لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به للوفاء بأحكام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ عن المرأة والسلام والأمن المتخذ قبل عشر سنوات. وعلى سبيل المثال، لا يزال التوازن بين الجنسين فيما بين الموظفين المدنيين بعيد المنال، غير أن إدارتها ستبذل جهودا أخرى لزيادة تمثيل الموظفات، بما في ذلك عن طريق عرض ترتيبات عمل مرنة وتحسين نوعية أماكن الإقامة في الميدان.

٢٥ - ومضت قائلة إن سلوك وانضباط أفراد حفظ السلام يظلان مسألة تثير القلق وأعلنت أنها مستمرة في المحافظة على حوار وثيق مع ممثلي البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة لضمان معالجة ادعاءات سوء السلوك بسرعة. وبينما يبدو أن ادعاءات الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي قد انخفضت خلال العام الجاري، فإن من المحبط ملاحظة أن الادعاءات المتصلة بأسوأ أنواع الجرائم، مثل الاغتصاب أو إقامة علاقات جنسية مع قاصرات، ما زالت مرتفعة العدد. وقد دشنت إدارتها، بغية زيادة الشفافية في قيامها بإبلاغ الدول الأعضاء، موقعا جديدا في شبكة الإنترنت خاصا بالسلوك والانضباط لتوفير بيانات هامة عن ادعاءات الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

٢٦ - ومضت تقول إن إدارة الدعم الميداني مسؤولة أمام الدول الأعضاء عن نوعية النتائج التي تحرزها وجدواها من حيث التكلفة. وإدراكا من الإدارة للزوم بذل المزيد من الجهود لتساوق المساءلة مع المسؤولية والسلطة، فإنها تعمل مع إدارة الشؤون الإدارية على كفالة أن تكون السلطة المفوضة للمديرين في البعثات الميدانية، وفي كل مجالات إدارة الموارد البشرية، متناسبة مع يقع عليهم من مسؤوليات ومساءلة.

٢٧ - واختتمت بيانها بملاحظة أن استراتيجية الدعم الميداني العالمية تمثل تحولا أساسيا بالنسبة إلى طريقة إنجاز الإدارة لخدماتها. وهذا لا يقتضي فحسب من الإدارة أن تولي أهمية متماثلة لكفالة مراقبة فعالة وإشراف مسؤول طيلة مدة البعثة، بل وان تقيم أيضا تعاونا وثيقا بين الجمعية العامة ومختلف عناصر الأمانة العامة في الميدان وفي المقر، مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بروابط وثيقة مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد الشرطة وتحسين سبل الاتصالات معها.

٢٨ - عُلّق الجزء العام من الجلسة في الساعة ١١/١٠ واستؤنف الساعة ١٢/٣٠.

٢٩ - **السيد الشابي** (المغرب): تحدث باسم حركة عدم الانحياز فقال إن عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة تقف عند مفترق طرق، بعد أن بلغ حجمها وتعقيدها مستويات تشكل تحديات خطيرة تجهد القدرات وتستهلك الطاقات. وفي هذا الخصوص لا بد من التقيد

بالمبادئ الموجهة لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة وهي: موافقة الأطراف، وعدم استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس، والحياد. كما أنه ينبغي المحافظة على مبادئ المساواة في السيادة، والاستقلال السياسي، وسلامة أراضي كل الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

٣٠ - وأضاف أن عمليات حفظ السلام يجب أن تحظى منذ البداية بالدعم السياسي وبالحدود المُثلى من الموارد البشرية والمالية واللوجستية، وأن تكون لها ولايات محددة بوضوح وقابلة للتحقيق، واستراتيجيات خروج. وينبغي عدم استخدامها كبديل لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات والتي يتعين أن تعالج بشكل منسق وشامل. وبلوغاً للحد الأمثل من الفعالية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في عملية رسم السياسات خبرة البلدان المساهمة بقوات، بل إن هذه الدول يجب أن تشارك بالفعل في كل جوانب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي كل مراحلها.

٣١ - وذكر أن حركة عدم الانحياز اقترحت في أحدث دورة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، تطوير تعاون ثلاثي بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأنها تتطلع قدما إلى مناقشة أكثر تركيزا على الخيارات المتاحة لإجراء حوار أكثر تنظيما.

٣٢ - وأردف يقول إنه لا يمكن أن تظل عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة معتمدة على دعم جزء فحسب من عضوية المنظمة بل ينبغي أن تشارك كل الدول المتقدمة النمو - وخاصة الأعضاء في مجلس الأمن - في تقاسم العبء. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تضع الأمانة العامة استراتيجيات تواصُل فعّالة موجهة نحو البلدان التي تطمح إلى المشاركة عن طريق المساهمة بقوات، والبلدان التي ساهمت بقوات في السابق.

٣٣ - وأعلن أن حفظ السلام وبناء السلام عمليتان متضافرتان تعززان إحداهما الأخرى. وينبغي عدم التفكير فيهما كعمليتين منفصلتين. ذلك أن حفظ السلام الفعال يجب أن يستفيد كليا من عمل بناء السلام خلال مراحل التخطيط المبكرة ويجب إرساء أساس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الدائمة. ومن شأن الحصول، في وقت مبكر، على المشورة من لجنة بناء السلام ومن المؤسسات المالية الدولية والشركاء في التنمية أن يضمن بناء صرح السلام مبكّراً وعلى نحو مضطرد، وإشراكا متواصلا يتجاوز فترة ولاية عملية حفظ السلام. وتشمل عوامل النجاح الأخرى الملكية الوطنية للأنشطة، وتوفر خطة محددة لكل سياق، توضع بالتنسيق مع السلطات الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى.

٣٤ - ومضى قائلا إن الزيادة في وظائف عمليات بناء السلام سوف تزيد الاحتياجات إلى الموظفين المدنيين. وهذا بدوره ينطوي على تحديات، منها توفير تدريب خاص وعملية توظيف سليمة. كما أن نجاح استراتيجية الدعم الميداني العالمية سوف يعتمد على قيام تشاور وثيق بين الأمانة العامة والدول الأعضاء. ومن الضروري تحقيق تقدم في المجالات البالغة الأهمية المتمثلة في النمذجة، وإدارة الموارد البشرية، وعمليات الشراء ومراكز الخدمة. وأعرب عن استعداد البلدان المساهمة بقوات لتشاطر خبراتها بالمشاركة في تطوير النماذج لكي تضمن أن مجموعات الخدمات تفي باحتياجاتها في الميدان. وفيما يخص إدارة الموارد البشرية، هناك حاجة إلى تزويد موظفي الأمم المتحدة بالوضوح من ناحية إدارة الحياة الوظيفية حيث أن استبقاء الموظفين مسألة هامة لا بد من معالجتها لضمان بقاء الامتياز والجودة من السمات التي تُعرِّف موظفي الأمم المتحدة.

٣٥ - وتابع بيانه قائلا إنه بينما يشكل التكامل مفتاح النجاح في عمليات حفظ السلام، فإن هذا لا يزال هدفا

بعيد المنال بالنسبة الى العديد من العمليات، إذ يلزم تقديم تدريب واف لكبار القادة في البعثات من أجل كفالة تفاعل فعلي بين مختلف العناصر المكوّنة للبعثة. وتتطلب البعثة المتكاملة جهودا متضافرة من جانب كل عناصر منظومة الأمم المتحدة لتحقيق فهم مشترك لولايات ووظائف مختلف العناصر التي تشكل وجودا للمنظمة على المستوى القطري، الأمر الذي من شأنه عندها أن يزيد الفعالية إلى أقصى الحدود. وتشدد حركة عدم الانحياز على ضرورة إجراء تقييم نهائي لعملية تخطيط البعثات المتكاملة.

٣٦ - وأعلن أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق البلد المضيف وأن النجاح في هذا الخصوص يتطلب اتباع نهج كلي يشمل القيام في الوقت المناسب وعلى نحو كاف بتوفير الموارد، والدعم اللوجستي، والتدريب، كما يشمل ولايات محددة بوضوح وقابلة للتحقيق. وتلاحظ حركة عدم الانحياز استعداد الأمانة العامة للأخذ بالتدريب المستند إلى تصورات محتملة في حماية المدنيين، الذي سيقدم إلى كبار قادة البعثات، ولكنها تشدد على ضرورة التصدي بفعالية لمعالجة الثغرات في تمكين الحصول على الوسائط اللازمة للحركية ومعدات الاستجابة السريعة. وينبغي أن تقدم الأمانة العامة مقترحات لتحسين قدرة البعثات الحالية على الاستجابة لأوضاع تؤثر سلبا على المدنيين.

٣٧ - ولأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تقع تحت قيادة الأمم المتحدة وسيطرتها، فهي تقتضي تدريبا محددا في كل الجوانب التشغيلية، وبينما تشدد حركة عدم الانحياز على المسؤولية المتشاركة عن تدريب أفراد البعثات فإنها تدعو إلى مزيد من المشاركة من جانب الأمانة العامة لدعم أنشطة مراكز التدريب الإقليمية والوطنية للدول المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ويمكن لذوات الخبرة من البلدان المساهمة بقوات أن تساعد البلدان الناشئة في مجال المساهمة بقوات بأن توفر لها خبراتها في هذا الميدان، بمشاركة من الأمانة العامة بغية ضمان تماسك هذه المساعدة وفعاليتها.

٣٨ - وتابع بيانه بالقول إن المسؤولية الأولية للحفاظ على السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة وأن دور الترتيبات الإقليمية ينبغي أن يكون متفقا مع الفصل الثامن من الميثاق. وتدعم حركة عدم الانحياز الجهود المستمرة الرامية إلى تعزيز القدرات الأفريقية لحفظ السلام وتوصي بتحسين الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

٣٩ - وأعلن أن حركة عدم الانحياز تعلّق أهمية كبيرة على سلامة أفراد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ويساورها بالغ القلق حيال البيئة الأمنية غير المستقرة التي تسود العديد من بعثات حفظ السلام. ولا تزال مسألة دفع التعويضات بسبب وفاة أو عجز أفراد من قوات حفظ السلام تشكل مصدر قلق للكثير من البلدان المساهمة بقوات. وذكر أن الحركة تطالب الأمانة العامة بالمضي في دفع التعويضات لكل حالات الوفاة أو العجز المتكبدة خلال تقديم الخدمة للأمم المتحدة، إلا إذا كانت حالة الوفاة أو العجز ناجمة عن إلحاق الأذى بالنفس أو نتيجة إهمال فادح. وتشكل المبالغ المستحقة السداد للبلدان المساهمة بقوات مصدرا للقلق وربما تؤثر سلبا على قدرة تلك البلدان على الاستمرار في المشاركة.

٤٠ - وفي ختام بيانه أشاد بأولئك الذين ضحوا بأرواحهم من أفراد قوات حفظ السلام خلال خدمتهم لقضية السلام.

٤١ - **السيد غرولز** (بلجيكا): تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي ونيابة عن الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي وهي كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا، ونيابة عن بلدان عملية الاستقرار والارتباط والدول المرشحة المحتملة وهي ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا بالإضافة إلى أرمينيا، وجورجيا، وجمهورية

مولدوفا، وأوكرانيا، فقال إن التحدي الرئيسي الذي يواجه عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة هو ضمان تضييق الفجوات بين الاحتياجات والتوقعات والأداء إلى أدنى حد. وأعرب عن دعم الاتحاد الأوروبي النشط لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة وخاصة في أفريقيا، حيث تم نشر ٢٤ عملية عسكرية ومدنية منذ عام ٢٠٠٣. ونظرا إلى ما تتسم به عمليات حفظ السلام الحالية من تعقيد، فإن مما له أهميته تطوير المزيد من الشراكات مع مجموعة واسعة من المنظمات، وتعزيز آليات التنسيق بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية في مجالات إدارة الأزمات. وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يشجع ويؤيد جهود الاتحاد الأفريقي، ومن ضمنها تلك التي تُبذل من خلال الحوار الثنائي المستمر.

٤٢ - وقال إن مجهودا كبيرا قد بُذل بالفعل لتحسين عمليات حفظ السلام وأنه يجب على جميع الأطراف العمل من أجل تنفيذ القرارات المتخذة كاملة. وكانت مبادرة الأفق الجديد التي طرحتها الأمانة العامة عام ٢٠٠٩، بمثابة إطار عمل ضروري من أجل تطوير المزيد من عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة وتحسينها، وتوفير الأسس لبناء توافق سياسي متجدد بشأن السياق الاستراتيجي لحفظ السلام. والاتحاد الأوروبي، إذ يحدوه اعتقاد قوي بوجوب استمرار عملية الإصلاح، يتطلع قدما إلى تحليل ومناقشة التقرير المرحلي الأول الذي صدر مؤخرا. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة عددا من العمليات الهامة التي تجري حاليا ويرى أن لتطوير وتنفيذ استراتيجية الدعم الميداني العالمية أهمية استراتيجية. كما أنه سوف يؤيد مزيدا من الإسهاب في تفاصيل المكونات الأساسية للاستراتيجية لضمان أن تؤدي التغييرات المتوخاة إلى تحقيق النتائج المرجوة وإلى مكاسب في الفعالية.

٤٣ - واستطرد قائلا إن مفهوم النمذجة ينبغي أن يوفر أساسا متينا للوزع الأسرع للعمليات ولرفع مستوى المرونة في الميدان. ويدرك الاتحاد الأوروبي أهمية التنفيذ السلس والفعال للنهج المدفوع بالكفاءات ويتطلع قدما إلى نتائج استعراض القدرات المدنية، ويرحب بتعزيز قوات الشرطة والقدرات المدنية، بما في ذلك في ميدان إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، وبالجهود المبذولة لوضع سياسة وتوجيه أكثر وضوحا لقوات الشرطة الدولية لحفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك يشجع الاتحاد العمل الجاري الرامي إلى تحسين التخطيط للبعثات والإشراف عليها.

٤٤ - وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يرى أن هناك فرصة للتحسين في عدد من المجالات. وقال إن التحسين لازم أولا في مجال حماية المدنيين. وبفضل العمل الذي يجري داخل الأمم المتحدة، بما في ذلك في اللجنة الرابعة، ازداد الفهم المشترك لفكرة حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح. ويحتوي تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام على توصيات هامة يؤيد الاتحاد الأوروبي العمل بسرعة على تنفيذها. ومع أن حماية المدنيين هي أولا وقبل كل شيء مسؤولية الحكومات الوطنية، ولكن لعمليات حفظ السلام دورا هاما تؤديه في دعم البلدان المضيفة لها كي ما تضمن حماية المدنيين من الصراع المتسم بالعنف. وقد كان اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٩٤ (٢٠٠٩) تطورا جوهريا يؤكد أهمية كفالة أن تعالج هذه المسألة بالشكل الصحيح في الولايات الممنوحة لعمليات حفظ السلام. ومن الضروري أن يكون هناك إدراك لحقيقة أن حماية المدنيين هي مهمة شاملة للبعثة بأكملها ولا تقتصر على مجرد الحماية المادية للمدنيين من جانب القوات العسكرية. ويواصل الاتحاد الأوروبي دعم تطوير التوجيه والتدريب لأفراد عمليات حفظ السلام بشأن كيفية تنفيذ ولاياتهم بفعالية. وتعبيرا عن التزامه الأكيد بهذه المسألة قام مؤخرا، استجابة منه لقرار مجلس

الأمن ١٨٩٤ (٢٠٠٩)، بتحديث مبادئه التوجيهية الصادرة عام ٢٠٠٣ والمتعلقة بحماية المدنيين في عمليات إدارة الأزمات التي تجري بقيادة الاتحاد الأوروبي. وتم أيضا إيلاء اهتمام متزايد بدور أفراد عمليات حفظ السلام في منع العنف الجنسي والعنف الموجه ضد النساء والاستجابة له. وأعلن أن الاتحاد يرحب بمجموعة الممارسات الجيدة ويشجع الأمم المتحدة على الاستمرار في جهودها لتحسين قدرتها في هذا المجال.

٤٥ - وتطرق إلى الأعمال الوحشية الأخيرة التي وقعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقال إنها كانت تذكيرا رهيبا بضرورة تحسين سبل حماية المدنيين، وخاصة النساء والأطفال. وإضافة إلى ذلك يعتبر الاتحاد الأوروبي الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مناسبة هامة لمضاعفة الجهود لضمان حماية النساء من آثار الصراع وتمكينهن من المشاركة الكاملة في حل التراعات. ويأمل الاتحاد الأوروبي في أن يؤدي استخدام المؤشرات العالمية لقياس ما يحرز في المناطق المتأثرة بالتراعات المسلحة من تقدم في حماية النساء ومشاركتهن إلى تحسين استجابة الأمم المتحدة، كما أنه يرحب بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويدرك أهمية عمل الممثل الخاص للأمين العام بشأن العنف الجنسي في حالات الصراع. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي أيضا بتوصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والمتعلقة بآلية المراقبة والإبلاغ بشأن الأطفال في التراعات المسلحة.

٤٦ - وفي المقام الثاني، قال إنه ينبغي إيلاء الاهتمام لتطوير نهج نشط لحفظ السلام وفقا لما قدمه في البداية تقرير [الأخضر] الإبراهيمي وأن الاتحاد الأوروبي يعتقد بأن اقتضاء قيام أفراد حفظ السلام بالعمل بقوة دفاعا عن الولايات الموكلة إليهم يتفق مع مبادئ الأمم المتحدة لحفظ السلام، وينبغي ألا يكون هناك أي لبس بين اتباع نهج قوي لحفظ السلام وإنفاذ السلام. ومن الضروري، وفق ما يعترف به تقرير أحدث دورة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، تكثيف الحوار بشأن طرق وسبل زيادة فعالية بعثات حفظ السلام والتركيز على معالجة الاحتياجات التي تمكنها من ردع التهديدات لتنفيذ الولايات ولسلامة وأمن الموظفين وعمليات السلام الجارية. ويجب أن تتوفر لبعثات حفظ السلام الولاية، والقدرات، والقيادة المصممة على ردع المفسدين، والمجرمين، والعناصر الهدامة.

٤٧ - وأما في المقام الثالث فقال إن العلاقة بين حفظ السلام وبناء السلام يجب أن تكون موضع إدراك واضح ويجب أن يكون أفراد بعثات حفظ السلام قادرين في المراحل المبكرة لبناء السلام على المساهمة في تحقيق الاستقرار العام من خلال مساعدة الحكومات الوطنية على تحديد أهدافها لبناء السلام بدعم من شركائها الدوليين. ويجب أن يكونوا قادرين على توفير الدعم اللوجستي وبيئة آمنة يمكن في إطارها للجهات الفاعلة الوطنية والدولية تنفيذ مهمات بناء السلام. ويؤيد الاتحاد الأوروبي عمل لجنة بناء السلام ويرحب بتقريرها عن عملية الاستعراض التي أجرتها ويتطلع إلى تنفيذ توصياتها.

٤٨ - وتابع بيانه قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرى مجالا لإجراء تحسينات في عمل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ويلاحظ بارتياح أن المسألة انعكست في التقرير عن دورة عام ٢٠١٠ (A/64/19، الفقرة ٢٢٨). وهو يدعم بالكامل الجهود الرامية إلى الشروع في حوار غير رسمي لتحسين عمل اللجنة الخاصة. وتشمل المجالات التي قد تكون ذات أهمية خاصة في هذا الخصوص دور الأمانة العامة وطرق تحسين فعالية تقرير اللجنة الخاصة وأساليب عملها. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى مناقشة متعمقة مع كل الوفود بغية

تحقيق تقدم حقيقي بشأن هذه المسألة بحلول نهاية الدورة المقبلة للجنة الخاصة.

٤٩ - وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يعترف بدور جميع الذين يخدمون في بعثات الأمم المتحدة ويقدّر بالتكريم تضحيات الذين دفعوا الثمن بأرواحهم في تلك الخدمة. لذا يجب إيلاء أقصى درجات الاهتمام لأمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة. وذكر أن تحديات كبيرة تنتظرنا إلا أن المنظمة قد حسنت قدرتها على مواجهة تلك التحديات. وقد ساهمت العملية التي بدأت بتقرير الإبراهيمي بشكل هائل في المساعي التي بُذلت على مدى العقد الماضي. ومع أن التوصيات التي نشأت عن عملية الإبراهيمي سوف تظل تتسم بالأهمية، إلا أن هناك أيضا حاجة إلى منطلق جديد مع بدء العقد الجديد، ومبادرة الأفق الجديد توفر ذلك المنطلق وينبغي أن توفر أيضا التوجيه خلال الدورة المقبلة للجنة الخاصة.

٥٠ - **السيد إيراثوريث** (شيلي): تحدث باسم مجموعة ريو فقال إن المجموعة ملتزمة التزاما حازما بتقوية اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وأنها ستبذل قصاراها لكفالة أن يصبح تقرير اللجنة الخاصة أداة متزايدة الأهمية لتأكيد المبادئ الأساسية، وتوجيه عمل الأمانة العامة، وتوضيح آراء الجمعية العامة بشان عمليات حفظ السلام. وأعلن أن المجموعة تؤيد تشجيع قيام حوار غير رسمي بغرض تحسين عمل اللجنة وأنها مستعدة لتقديم إسهام جوهري في ذلك الحوار. ومما له أهميته أيضا تحسين تفاعل اللجنة الخاصة مع الأجهزة الأخرى، وبشكل خاص مع مجلس الأمن، ومع اللجنة الخامسة. وذكر أن مجموعة ريو ما فتئت تتابع المناقشات التي بدأت من خلال الورقة الغُفل غير الرسمية عن الأفق الجديد، والتي لحقتها الوثيقة المعنونة ”برنامج لشراكة جديدة: رسم أفق جديد للأمم المتحدة في مجال حفظ السلام“، وأن المجموعة تنتظر قيام الأمانة العامة بإصدار التقرير المرحلي عن مبادرة الأفق الجديد.

٥١ - وأضاف أن غالبية أفراد القوات العسكرية وقوات الشرطة المنتشرين حاليا في عمليات حفظ السلام هم من البلدان النامية. ولذلك يجب أن تشترك تلك البلدان بصورة مفيدة في كل جوانب ومراحل عمليات حفظ السلام. وتدعو مجموعة ريو مجلس الأمن إلى عقد اجتماعات خاصة مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات الشرطة قبل وقت كاف من مشاورات المجلس والى أخذ وجهات نظر تلك البلدان في الاعتبار.

٥٢ - وأردف قائلا إن قيام تنسيق أفضل بين مجلس الأمن، واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، والأمانة العامة، والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات الشرطة أمر جوهري. وفي هذا الخصوص، تود المجموعة أن تسلط الضوء على الممارسة الراسخة لفريق مجلس الأمن العامل المعني بعمليات حفظ السلام والمتمثلة في دعوة البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، والأمانة العامة، إلى تبادل الآراء والشواغل معه بخصوص عمليات محددة ومسائل محددة مثل الفجوة في الكفاءات. وترى المجموعة أن هذه الاجتماعات ينبغي أن تستمر بصورة أكثر انتظاما وبطريقة شاملة.

٥٣ - وبغية تمكين بعثات حفظ السلام من الاضطلاع بكل المهام الموكلة إليها، ينبغي أن توفر لها القدراتُ الكافية، وخطوطٌ إرشاديةٌ واضحةٌ ومناسبة، وموارِدُ لوجستية ومالية، وتدريبٌ ملائم. ومما له أهمية خاصة أن يكون هناك تنسيق أفضل بين الولايات الممنوحة والموارد عندما يتم التكليف بعمليات معقدة وحساسة. ويتطلب الأداءُ الناجح لكل المهام الموكلة، بما في ذلك حمايةُ المدنيين حيثما وجدت مثل هذه الولاية، تكاملَ الجهود على جميع المستويات واتباعَ نهج شامل.

٥٤ - ثم شدّد على أن المسؤولية الرئيسية لحفظ السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة، وقال إن

الترتيبات الإقليمية يجب أن تعمل وفقا لأحكام الفصل الثامن من الميثاق وليس مقصودا بها أن تحل محل الأمم المتحدة أو أن تكون معفاة من التنفيذ الكامل للمبادئ الموجهة لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٥٥ - وأعرب عن اعتقاد مجموعة ريو بأن من الضروري كفالة أعلى مستويات السلوك الأخلاقي لجميع موظفي حفظ السلام وأكد التزام المجموعة بسياسة عدم التسامح المطلق إزاء أعمال الاستغلال والإساءة الجنسيين. وقال إن المجموعة ترحب بالتقدم المحرز باتجاه القضاء على سوء السلوك ومنعه، كما ترحب باعتماد استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمساعدة ودعم ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها (قرار الجمعية العامة ٦٢/٢١٤) وكذلك بأول استعراض جرى لهذه السياسة عام ٢٠٠٩. وأعرب كذلك عن ترحيب المجموعة بالتقدم الذي أُحرز حتى الآن وعن دعوتها إلى مواصلة تنفيذ الاستراتيجية.

٥٦ - وتابع بيانه قائلا إن استدامة نظام حفظ السلام في الأجل الطويل تعتمد على ضمان أن تتوفر لدى البلدان التي ترغب في المساهمة في البعثات، القدرة على القيام بذلك. وفي هذا الصدد، ذكر أنه بالرغم من أن التقدم الذي أُحرز في سداد المستحقات للدول الأعضاء في المواعيد المحددة هو موضع ترحيب، لا يزال هناك مجال للتحسين، إذ ينبغي أن يتم سداد المستحقات في الموعد المحدد وبشكل كفؤ، وينبغي أن تواصل الأمانة العامة النظر في طرائق عملية لمعالجة هذه المسألة وفي معاملة كل البعثات معاملة متساوية. وأعرب عن قلق المجموعة من إمكانية أن تؤدي الشروط الراهنة المفروضة على الدول الأعضاء إلى تقويض توافر الموارد البشرية والمادية من البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد الشرطة، وخاصة من البلدان النامية. لذا ينبغي النظر بدقة في هذه المسألة في الدورة التالية للفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات. كذلك ينبغي أن يُكفل للبلدان التي ترغب في المساهمة في عمليات حفظ السلام توافر مواد التدريب، لأن الهدف النهائي للنهج المدفوع بالكفاءات يجب أن يكون تحسين معايير التدريب ودعم التدريب. وتتطلع المجموعة إلى استلام معلومات مفصلة عن كل التقدم في هذا المجال وتطلب مرة أخرى ترجمة المنشورات عن عمليات حفظ السلام إلى اللغتين الإسبانية والبرتغالية وتوزيعها.

٥٧ - وأضاف قائلا إن مما له أهميةً خاصة أن تُجري اللجنة الخاصة مناقشةً جوهرية تتناول كل جوانب عمليات حفظ السلام. ويجب أن يعكس تقرير اللجنة بشكل كاف حقيقة أنه لكي تكون عمليات حفظ السلام ناجحةً يجب أن تؤخذ في الاعتبار السياقاتُ التي يتم فيها نشر تلك العمليات. ويظل التنسيق الفعال لمكونات بناء السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة، صناديق الأمم المتحدة وبرامجها التي ينبغي أن تعمل بتنسيق وثيق مع السلطات الوطنية للبلدان الخارجة من الصراعات، يشكل تحديا بالغ الأهمية لتقدم عملية بناء السلام. وتحقيقاً للاستقرار الطويل الأجل ومنعاً لتكرار نشوب الصراعات، يجب تعزيز وجود الأمم المتحدة في الميدان، لا من حيث عمليات حفظ السلام فحسب، بل وكذلك من ناحية تعزيز المؤسسات، والنهوض بالتعمير وإعادة البناء، ورعاية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الصراع. وينبغي أن يكون هناك تفاعل موسع وتنسيق متزايد بين الدول الأعضاء وكل أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما لجنة بناء السلام.

٥٨ - وأكد من جديد تضامن مجموعة ريو مع حكومة وشعب هايتي، وخاصة بعد الزلزال المفجع الذي أدى إلى وفاة مئات الألوف من سكان هايتي والعديد من أفراد الأمم المتحدة. وقال إن المجموعة تعترف بالدور الأساسي للجهود الدولية، التي لا يمكن أن تكون فعالة إلا عن طريق مشروع مستدام طويل الأجل بتوجيه من حكومة هايتي وتحت

قيادتها، مع التزام كامل بسيادتها. وأعلن أن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي يجب أن تظل هناك ما دام وجودها ضروريا وما دامت هي موضع ترحيب من قبل حكومة وشعب هايتي بموجب الولاية المحددة للبعثة في قرار مجلس الأمن ١٩٤٤ (٢٠١٠). وأعلن أن البلدان الأعضاء في مجموعة ريو تساهم بغالبية القوات لتلك البعثة وبجزء من قوات الشرطة. كما أنها تقدم التعاون التقني والمساعداتِ الإنسانيةَ وغيرَها من أشكال الدعم لهايتي.

٥٩ - وأضاف أنه يجب إيلاء اهتمام خاص ليس فقط للجوانب الأمنية هناك بل لجوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد أيضا. وقد تم حث بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ضمن نطاق ولايتها، على أن تستفيد بأفضل وجه من السبل والكفاءات المتاحة، ومن ضمنها مهندسو البعثة، للاستمرار في توفير الدعم لإعادة إعمار هايتي ولجهود التنمية. واختتم بيانه بالقول إن للبعثة أيضا دورا تؤديه في توطيد دعائم الديمقراطية والحكم الرشيد في ذلك البلد، وخاصة في ضوء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة التي ستُعقد يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٦٠ - **السيد ماكليه** (نيوزيلندا): تحدث باسم كندا وأستراليا ونيوزيلندا فقال إن تقدماً جيداً قد أُحرز خلال السنة الماضية في تنفيذ المقترحات واسعة النطاق من أجل تعزيز عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة والواردة في الوثيقة ”برنامج لشراكة جديدة: رسم أفق جديد للأمم المتحدة في مجال حفظ السلام“ رافقه اتفاق واسع على المضي قدما في عدة مجالات، وتقدم باتجاه فهم مشترك للمفاهيم الرئيسية. وذكر أن التحدي في العام المقبل سيتمثل في استخدام ذلك التقدم كأساس للعمل وترجمة تلك المقترحات إلى ولاية أكثر فعالية واستدامة للتنفيذ على أرض الواقع.

٦١ - وقد أصبحت أهداف ووظائف عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة متزايدة الطموح من حيث النطاق والتعقيد على حد سواء. وتشكل بيئاتها التشغيلية تحديات لم يسبق لها مثيل في حين تقصّر الأدوات المتاحة - من حيث الموارد، والولايات الجلية الوضوح، والتوجيه التشغيلي - في كثير من الأحيان عن بلوغ ما يكون مطلوبا.

٦٢ - وأعلن أن وجود قوات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام ١٩٩٩ وفر الإطار اللازم لمهمة إعادة البناء الطويلة، بعد ١٥ عاما من حرب مدمرة لا تزال بقاياها مستمرة. وقال إن التحديات التي تواجهها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (مونوك) وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (مونوسكو)، تلخص بطرق عديدة ضخامة وإلحاح التحديات الماثلة في عمليات حفظ السلام المعاصرة. وكانت حوادث الاغتصاب الأخيرة بمثابة تذكير بأنه لا يزال يتعين القيام بقدر كبير من العمل. وتبرز مثل هذه الأحداث أهمية ضمان تزويد بعثات الأمم المتحدة بالتوجيه الكافي بشأن كيفية حماية السكان المدنيين حماية فعالة.

٦٣ - وأعرب عن ترحيب مجموعة كندا وأستراليا ونيوزيلندا بالتقدم الأخير الذي أُحرز باتجاه تحقيق فهم مشترك لمفهوم حماية المدنيين عن طريق اتفاق اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، في دورتها الأخيرة، على طلب وضع إطار استراتيجي يهتدي به كبار قادة البعثات عند وضع تفاصيل استراتيجيات حماية شاملة خاصة بكل بعثة. وأعرب عن الأمل في أن يوفر ذلك أساسا مكينا للتخطيط الموسع للبعثات ووضع تفاصيل مبادئ توجيهية تساعد القوات وقادة البعثات في الميدان.

٦٤ - وأردف قائلا إن قوات حفظ السلام مكلفة حاليا بحماية المدنيين في أكثر من نصف مجموع عمليات حفظ السلام. وهذا يتطلب مزيدا من العمل للوفاء بالتوقعات الناتجة عن ذلك، سواء على الصعيد الدولي أو في ميدان العمليات، وكذلك للتوصل إلى فهم مشترك لما هو متوقع من قوات حفظ السلام ولاحتياجاتهم التشغيلية المحددة، بغية الوفاء بتلك التوقعات. ورغم ما تحقق من تقدم معياري كبير في حماية المدنيين، لا يزال يتعين إنجاز الكثير من العمل في هذا المجال. وينبغي أن تكفل الأمانة العامة الحفاظ على روابط فعالة لها مع الميدان.

٦٥ - وقال إن بعثات حفظ السلام المعاصرة يجب أن تكون قادرة على تكييف أنشطتها مع الوقائع التشغيلية المعقدة التي تواجهها. وفي هذا الخصوص، ترحب مجموعة كندا وأستراليا ونيوزيلندا بحلقات العمل الإقليمية بشأن مسائل الردع، واستخدام القوة، والاستعداد التشغيلي في مجال حفظ السلام، وتتطلع إلى وضع مبادئ توجيهية بشأن هذه المسألة في عام ٢٠١١.

٦٦ - ثم أشار إلى قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٠) فشدد على الحاجة المستمرة إلى التصدي للعنف الجنسي والعنف ضد النساء بفعالية ضمن استراتيجيات الحماية. وأعرب عن ترحيب المجموعة بإصدار المنشور ''التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات'' وهو بمثابة كشف تحليلي بممارسات حفظ السلام. ويمكن لهذه وغيرها من الأدوات ذات الصلة أن تشكل أساسا للتدريب الملائم السابق للانتشار وعلى الاستراتيجيات المحددة الخاصة بالبعثات. وبمثل تعيين الأمين العام لممثل خاص معني بالعنف الجنسي في حالات الصراع خطوة هامة نحو تعزيز التماسك والمساءلة في النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة في هذه المسائل. كما سيكون في مقدور هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين ولتمكين المرأة العمل مع كل الشركاء ذوي الصلة بتوفير الدعم والقيادة بشأن المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

٦٧ - ومن الأمور التي لها أهمية بالغة بالنسبة إلى النساء أن تكون المرأة ممثلة في عمليات حفظ السلام، ولذلك فإن مجموعة كندا وأستراليا ونيوزيلندا ترحب بالمبادئ التوجيهية بشأن ''إدماج منظور جنساني فيما تقوم به عمليات حفظ السلام العسكرية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أعمال''.

٦٨ - وقال إن السلام المستدام يتطلب تطوير مؤسسات محلية فعالة ومستقرة قادرة على حماية مواطنيها. وتقع المسؤولية الرئيسية عن هذا العمل على عاتق الدولة، ولكن حين لا تكون هذه المؤسسات قادرة على الوفاء بتلك المسؤوليات، يقع على المجتمع الدولي التزام لا بالعمل على مساعدتها فحسب بل وكذلك بدعم عمليات بناء القدرات المملوكة محليا لتمكين الدول المضيفة من أداء الوظائف الرئيسية المتمثلة في الأمن والحكم بصورة مستقلة.

٦٩ - ومضى قائلا إنه نتيجة للمناقشات خلال السنة الماضية، أصبح هناك الآن فهم واضح لكون حفظ السلام وبناء السلام عنصرين متشابكين من نفس عملية الانتقال المعقدة من الصراع إلى السلام المستدام، وأن مهام بناء السلام الأساسية يجب أن تكون مدمجة في ولايات البعثات وتخطيطها وعملياتها منذ البداية. وأضاف أن الأمل معقود على أن يوفر التقرير عن بناء السلام المبكر البالغ الأهمية، المزيد من الوضوح والتوجيه لقادة العمليات في هذا المجال، وعليه فإن المجموعة تشجع إدارة عمليات حفظ السلام على العمل مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين ضمن منظومة الأمم المتحدة لكفالة التنسيق في ذلك المجال. وهناك أيضا مجال لقيام تعاون أوسع بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام ولتنسيق أوسع داخل كل من الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الرئيسية، وبصورة خاصة البنك الدولي. ويتطلب بناء السلام

طائفة من المهارات المتخصصة التي يندر تواجدها حاليا في بعثات عديدة، ولذلك فإن تحسين قدرة المنظمة على الحصول على موظفين متخصصين هو بمثابة أولوية ملحة.

٧٠ - وأعرب عن ترحيب مجموعة كندا وأستراليا ونيوزيلندا بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالمقترحات الرامية إلى تعزيز ترتيبات الدعم الميداني وعن ثقتها في أن هناك إمكانات كبيرة لزيادة إنجاز خدمات الدعم التي تقدمها الأمم المتحدة.

٧١ - ومضى قائلا إنه لا توجد في عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، شراكة ذات أهمية أساسية أكثر من تلك التي تقوم بين المجتمع الدولي وبين الحكومات التي تستضيف عمليات الأمم المتحدة. ومع أن موافقة الدولة المضيفة تظل من المبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، غير أن الأحداث خلال السنة الماضية قد أبرزت التحديات المعقدة التي تنشأ عندما تكون تلك الموافقة مشروطة أو عندما تُسحب. واختتم بيانه بالقول إن المسألة تستحق مزيدا من النظر فيها خلال السنة القادمة، وخاصة السؤال المحدد المتمثل في الطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة وحكومات البلدان المضيفة أن تعالج بمسؤولية تقليص بعثة والمسائل الأوسع نطاقا المتعلقة بإدارة الاتفاق بين المجتمع الدولي والحكومات المضيفة.

ورُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.